بالنسبة للحديث عن المحاور التى وضعها د. ممدوح أرى أن توافر قاعدة البيانات أهم نقطة فى العملية لأننا لازال لدينا نقص فى المعلومات وهذه النقطة تم ذكرها فى مذكرة تم اعدادها مع الصندوق الاجتماعى وقدمت للدكتور الجنزورى رئيس الوزراء مع نقاط اخرى . فأنا اذا طلبت منك بيان سأخذ بيان ، من الجهاز المركزى سيأتى بيان ، من الجمارك بيان أخر ، نحن حتى الآن نتعامل مع البيانات بطريقة غير صحيحة فبعض الجهات تحجب البينات نحن الان فى عصر المعلومات واذا كانت المعلومة غير صحيحة وليست فى التوقيت الصحيح فلا قيمة لها ، اذا صححنا قاعدة البيات واخذنا بيانات صحيحة نستطيع عمل تخطيط سليم .

المحور الثانى فى عجالة قاعدة من قوة العمل الفية الماهرة بدأت حاليا توجهات واجراءات من وزارة التجارة والصناعة مع مركز تحديث الصناعة وهيئة تطوير التعليم الفنى والتدريب الفنى بمشاركة اتحاد الصناعات، أولا يتم تدريب مدربين ثم المدربين يدربوا عمال فى الحكومة والمدارس وهذا بالاشتراك مع مبارك / كول فهذا مجهود طيب لنوضع على الطريق الصحيح. .

المحور الثالث وهو تكوين قاعدة تكنولوجيا طالبنا بها مرارا وتكرارا مع التوسع الصناعى فى العاشر من رضان ، ٦ أكتوبر ، والسادات، وبدر ، القطاع الخاص لن ينفق على الصناعة ، فهو يعنى الربح ، لابد أن يكون فى هذه المناطق مراكز تكنولوجية ومراكز تفتيش ومراكز تصميم ومراكز تسويق تخدم هذه الشركات، فهذا المصنع يريد أن ينتج بأقل تكلفة ويربح أكبر ربح أنما يدرب عمالا لا ، أعمل تصميم لايوجد، لكن بدأ مع برنامج تحديث الصناعة عمل بعض المراكز التكنولوجية فى العاشر من رمضان ، ٦أكتوبر كمنح من بعض الجهات مثل ايطاليا تعمل مراكز تكنولوجية لكى تخدم تحديث الصناعة.

هذا تعليقى على المحاور والدكتور ممدوح ركز على المشاكل الرئيسة اذا تم حلها سنكون على الطريق الصحيح وسنصل فى صناعة السيارات الى درجة مقبولة ولكن يجب أن نركز على الصناعات المغذية وليس على صناعه السيارات لأننا لكى نصل لتصنيع سيارة مصرية كما يقال لن نصل لها فى القريب العاجل.

بالنسبة للتصنيع المحلى للمعدات والماكينات الخاصة بالمصانع ، فترة التسعينات شهدت نهضة عظيمة فى هذا المجال ايام المهندس محمد عبد الوهاب عندما كان وزيرا للصناعة وتم إشاء شركات متخصصة لتصنيع معدات هذه المصانع فى شركة السكر بالحوامدية والشركة الشرقية للدخان ايام المرحوم محمد صادق رجب وكنت فى النصر للسيارات انتج له معدات لمصانع الدخان بحوالى ٥-١٠ مليون جنيه سنويا وكان لدينا

نشاط فائض فى الورش والمصانع فبدأت نهضة كبيرة فى التسعينيات ولكن للاسف تراجعت هذه النهضة مع الرغبة الخاصة بالاستيراد وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة اثرت شجون كثيرة وأهمها اننا لانستطيع الاستمرار ، نبدأ ولا نستطيع الاستمرار تحت ماتدعية الجهات المسئولة من عدم وجود الاستثمارات المطلوبة او عجز الموارد لـ R&D أو العجز عن وجود موارد للتطوير المستمر فلكى نستمر لابد من التطوير المستمر.

سيادتك قلت نجحنا فى الديزل لكن لانستطيع انتاجه ، وعندما تقول اننا توقفنا فى مرحلة اولية لصناعة موتور سيارات الركوب لم نصل لشىء ، الذى اتعجب له أننا لن نقول اننا بدأنا التصنيع مع اليابان فى أواخر العشرينات فى قطاع النسيج وغيره لأن اليابان اصبحت عالم ونحن عالم آخر ، وكذلك أصبحت كوريا الجنوبية دولة صناعية فى صناعة السيارات ، وأجد اسبانيا وبولندا وتركيا التى جاءت بعدنا ستجدهم متقدمين عنا لأنهم احسنوا التخطيط للمستقبل فلم يتوقفوا عند عدم وجود موارد.

ابراهيم احمد ابراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم .. فى الواقع لن أطيل على حضراتكم وسأدخل مباشرة لدور مركز بحوث وتطوير الفلزات فى المحاور الموجودة التى تعب د. ممدوح الشرقاوى فيها مشكورا.

المحور الاول كما ذكر المهندس خليفة اساسى ونحن مركز بحوث نلاقى الأمرين لعمل دراسة أى سوق ، أى بيانات على مستوى مصر تكون مشكلة فما بالنا وأنا أحتاج بيانات على مستوى الدول العربية والأفريقية فهذه عملية مهمة جدا وأى مستثمر نعرض عليه أى موضوع يطلب دراسة السوق فهذه نقطة فى غاية الأهمية فلابد من تحديث مصادر المعلومات لدينا فى مصر.

المحور لثانى هو قاعدة من قوة العمل الفنية الماهرة هذا شىء مهم ، فالموارد البشرية مهمة جدا، نحن فى المركز ايمانا من هذا لأن معظمنا منتدب فى جامعات ومعاهد عليا للأسف وأنا أتكلم عن المعاهد والجامعات الحكومية أعداد الطلبة سواء فى كليات الهندسة أو كليات العلوم كبيرة جدا لايستطيع الطالب ان يستوعب فى المعامل أى نوع من التدريب بصفة عامة.

كان اساسا ان نولد فى حضن الصناعة والعامل الأساسى أننا لسنا معامل فقط ، لكن نملك فى كل تخصص وحدات نصف صناعية مصنع صغير لأى قسم من أقسام المركز وكان هذا مايميزنا نحن المراكز البحثية او الجامعات وكذلك تعاونا مع جامعة القاهرة، جامعة حلوان ، جامعة عين شمس ، الجامعات التى فى منطقتنا بحيث طلاب السنة الثانية و السنة الرابعة يلقوا نوع من التدريب داخل الوحدات نصف الصناعية اثناء البحوث الدائرة بالمركز.

فى نفس الوقت يوجد بالمركز قسم لتكنولوجيا اللحام ، هذا القسم تطور بامداد من الجايكا اليابانية وأصبح مركزا لتدريب وتأهيل المهندسين والفنيين على مستوى مصر وعلى مستوى القارة الافريقية ، نحن نمنح شهادات للحام سواء مهندس وفنى معترف بها من المعهد الدولى للحام بالنمسا بمعنى يتخرج الخريج من المركز ومعه شهادة عالمية ، وفى آخر كورس لايستمر أحد حتى نهاية الدورة ويحصل على وظيفة أو اثنين بمرتبات يحسد عليها ، هذا المشروع يسمى الدريب التحويلى لشباب الخريجيين والذى له الفضل فى هذا وزارة الانتاج الحربى الذى تموله ماليا وهذا ايمانا منا بأهمية التدريب التحويلى ، هذا الكلام يمكن ان يدخل فيه سباكة المعادن.

بالنسبة لدور المركز الأكبر منذ بدأ انشاؤه وتم نقله للتبين عام ١٩٨٣ ونحن متصلين مباشرة بالصناعة، طبعا كان معظمها قطاع عام انما فى جميع المجالات سواء فى مجال تصنيع الكيماويات ، تصنيع قطع الغيار، تصنيع السبائك المعدنية كله كان ينتهى بدراسات مشروعات تنتهى بالتطبيق فى بعض الشركات وهناك قائمة بـ ١٦٠ مشروع طبقت سواء فى الانتاج الحربى و شركات القطاع العام ، طبعا مع التحول من القطاع العام الى القطع الخاص اصبحت العملية اصعب لأن القطاع الخاص يمكن ان يكون مستورد تكنولوجى.

حاليا نحن شغالين والمهندس خليفة تكلم عن الشركة الشرقية للدخان نحن ننتج قطع غيار للشركة الشرقية للدخان وننتج قطاع غيار للانتاج الحربى.

وقد يتساءل الفرد انه يوجد مركز هو مركز بحوث الفلزات وبامكانياته الرهيبة هذه فما مدى مساهمته فى تعميق التصنيع المحلى . وهذا يقود نى الى القاء الضوء عن عمل هذا المركز.

مركز بحوث الفلزات يحتوى على ٤ شعب:

-الشعبة الأولى خاصة بتكنولوجيا الخامات وهى تبدأ من أول وجود الـ metalعلى سطح الأرض يأتى ال characterization ثم ال Processing سواء chemicalأو Physicalبحيث يمكن الاستفادة من الخامات المصرية وهى الثروة المعدنية المصرية الى منتج نهائى وقد وصلنا الى انتاج السليكون التجارى وكنا سندخل مع اوكرنيا لانتاج السليكون النقى لكن التمويل وقف امامنا ، وكذلك وصلنا الى انتاج اوكسيد التيتانيوم وسبائكه ولم نستطيع توفير التمويل اللازم للتطبيق.

هناك بحوث كثيرة وهناك درسات جدوى لدرجة أن رسالة الدكتوراه الخاصة بى مولت من الاكاديمية على خامة اسمها البنتونيت التى تستخدم كمادة رابطة من رمال المسابك أو فى طمى حفر آبار البترول ، وكذلك كتراب لتبييض الزيوت . وقد تم تنفيذ التطبيقين الأولين فى بعض الشركات فى ٦ كتوبر والسادات وبرج العرب. ومازال انتاج تراب تبيض الزيوت لم يستثمر حتى الآن ونستورده من الخارج ، بالرغم من اننا انتجنا من نصف طن الى طن واحد، وجرب فى خطوط الانتاج.وعملنا ندوة مثل التى نحضرها الآن وجمعنا فيها كل رجال الزيوت فى مصر وطلبنا منهم يعملوا شركة مساهمة لعمل هذا التراب لذى يستوردوه ونذكر ذلك لأننا نهاجم ودائما يقال البحث العلمى فى واد والصناعة فى واد آخر ، البحث لعلمى ليس فى واد لكن لابد من وجود من يمد يده إليه.

الشعبة الثانية وهى Metal Technology وهى خاصة بالسبائك الحديدية وغير الحديدية كالنحاس والالومنيوم ولنا أن نعلم أن هناك بحوث موجودة ودراسات جدوى موجودة ومطلوب مستثمر.

الشعبة الثالثة قلنا العالم كله داخل على الفيمتو/ ثانية والنانوتكنولوجى فأنشأنا شعبة ثالثة حديثة للمواد المتقدمة ونتكلم عن تحضير وتوصيف المواد السيراميكية وأحد وسائل الدخول فى صناعة السيارات المواد المتآلفة والمتراكبة وهناك العديد من البحوث لكن لم ننتقل الى البحوث نصف الصناعية لأن هذه وليدة منذ ٣ سنوات فقط لكن عندنا القاعدة العلمية التى تستطيع ان تخوض فى هذا المضمار.

الشعبة الرابعة وهى التصنيع ، عبارة عن معمل لسباكة المعادن فيه مسبك نصف آلى كبير يجرى عليه البحوث لانتاج قطع الغيار المختلفة وتحدث فيه نقل تكنولوجيا من المسبك للمصانع ويمكن أن نشرف على تحديث المسابك الموجودة فى القطاع الخاص والقطاع العام وحدثت على استيحاء فى بعض ورش فى ميت غمر تابعة للصندوق الاجتماعى.

المعمل الآخر هو معمل اللحام ويشرف على تفتيش اللحامات للمصانع والتفتيش لصالح الحكومة امصرية ، عندنا على سبيل المثال الكوبرى المعلق فى سيناء انشأته شركة يابانية نحن لنا تفتيش عليه.

المعمل الرابع هو Rapid Prototype عندى نموذج ممكن وضعه :Soft ware والسوفت وير نهيىء لرسمه ثم يبدأ بصناعة أول قطعه سواء بلاستيك أو سواء معدن وتقام عليه الاختبارات ثم ينتقل الى الجهة الانتاجية.

هذا ببساطه هو مركز بحوث الفلزات ونحن نتشرف بالتعاون مع اى جهة صناعية سواء كان قطاع خاص و قطاع عام .

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة فى كافة الدول النامية ، من المشاكل المتكررة التى لا تخلو منها دول نامية هى مشكلة التنسيق.

فادية عبد السلام

شكرا سيادة الرئيس ، مداخلتى لن تكون كبيرة لأنه لايفتى ومالك فى المدينة ، المفترض أن نستفيد من الخبرات المدعوة فى الندوة اليوم ولن اتوقف كثيرا امام تعميق التصنيع المحلى فسوف اضرب بعض امثلة سريعة حيث غضبت من بعض الجمل التى قيلت وأود القول ان تعميق التصنيع المحلى معناه تشبيك الانشطة الاقتصادية بروابط خلفية داخل الاقتصاد ، هذا هو المقصود بها ، فبدلا من استيراد مدخلات وسيطة من العالم الخارجى فإنه من المهم أن يكون على الأقل نسبة من اعتمادى فى صناعتى المحلية على البدائل المحلية.

لكن واقع الصناعة المصرية مرير لأن نسبة الواردات الوسيطة لدينا والسلع الاستثمارية من اجمالى التجارة الخارجية لاتقل عن ٧٠٪ هذا معناه أننا لم ننجح فى سياسة احلال الواردات التى اتبعناها من الخطة الخمسية الأولى ٦٠/٥٩ — ١٩٦٥/٦٤ بدليل أننا اذا كنا قد نجحنا كانت النسبة قلت فى هيكل التجارة الخارجية فى اجمالى الواردات لديها.

النقطة الثانية ماهو شائع الآن فى تقسيم العمل الدولى هو رواج التجارة فى المكونات ، فى المدخلات ونحن ليتنا ندخل فى هذا السباق الدولى ونتخصص فى احدى مكونات السيارة على سبيل المثل نأخذ ترس ،

نأخذ كاوتش، نأخذ بطارية نشتغل فيها وننتجها بتكلفة متوسطة منخفضة وننافس الآخرين فيها ليتنا ننجح فى هذا لسبب أن الاساتذة الخبراء من خارج المعهد أكدوا لنا ان صناعة السيارات تنتج أقل من الحجم الأمثل وهذا معروف، الحد الأمثل من ٧٥٠ الف سيارة فى السنة إلى المليون سيارة لتكون التكلفة المتوسطة فى ادنى الحدود وحتى يمكن التصدير او البيع بسعر تنافسى.

نقطة اخرى نحن تأتينا استثمارات ونحن نعرف الشركات الموجودة فى العالم لديها ال Vertical Multi-Corporations مبنى على تقسيم العملية يأخذ مكون من دولة ومكون من دولة اخرى اين نحن من هذا ؟ الاستثمارات تأتينا ، لماذا لا تأتى الاستثمارات الاجنبية للصناعة فى صناعة المكونات ؟ هذا سؤال آخر.

كل هذا يجرنا الى بعض الاسئلة والاستفسارات التى اثيرت والدكتور ابراهيم اثار شجوننا بأن القطاع الخاص غير مهتم والقطاع العام يخضع لشروط الخصخصة والدكتور عبد الفتاح قال ان كوريا الجنوبية وصلت الى مراحل متقدمة بالقطاع الخاص ، بالمؤسسات العملاقة الكورية ، الالتزام لدى القطاع الخاص هو الذى خلق التنمية فى كوريا ، هل كوريا بدأت بمشروعات قطاع عام ؟ لا.

التنمية فى كوريا بدأت بمشروعات قطاع خاص والولاء والانتماء والالتزام بخطط الدولة كان متوافرا لدى القطاع الخاص الذى صنع هذه التنمية ، نغذوا الخطط وانتقلوا إلى مرحلة احلال الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة وانتقلوا من الصادرات الخفيفة الى الصادرات الثقيلة، الكيماوية. والاليكترونية حيث أن تصنيفهم حاليا فى مجال التجارة الدولية يقول ان هيكل الصادرات لدى كوريا ، لدى ماليزيا لدى الصين . نسبة الصناعات ال Hi-Tech لا تقل عن ٣٠٪ نحن نسبتنا ٠,٣٪ من اجمالى صادراتنا ذات محتوى تكنولوجى. ولدى سؤال ، الوزارة لديها استراتيجية وتقول أننا لدينا تصور ولنا تصور وسنصل بالنمو الصناعى الى ١٠ ، كيف نحقق ١٠٪ ونحن مازلنا نعتمد على الصناعات الخفيفة والتخصص فى صناعات نمطية فى السوق العالمى من اين له هذا؟

النقطة الثالثة احضرت بعض بيانات من وزارة التجارة والصناعة عن تنمية المكون التكنولوجى وقالوا ان الصناعة لكى تنمو التكنولوجيا الخاصة بها وضعت عدة مركز تكنولوجية تابعة للوزارة لتنمية المكون التكنولوجى مكتوبة هكذا تكنولوجيا الرخام والجرنيت ، تكنولوجيا البلاستيك ، تكنولوجيا صناعة

الجلود، تكنولوجيا التصميمات والموضة مركز تكنولوجيا الحلى ، مركز تكنولوجيا الانتاج الانظف، تكنولوجيا الاثاث ، المركز المصرى اليابانى للانتاجية الشاملة ، اين اولوياتنا فى التطور التكنولوجى ؟ كيف سنحقق نسبة ال ١٠٪ ؟ هل سنحققها بالصادرات النمطية ؟ اعتقد ان الصادرات المصرية سوف تواجه فى المستقبل صراع شرس اكثر مما تلاقيه الآن ، لابد من وجود مكون تكنولوجى يتمشى مع المعايير الدولية والمواصفات الدولية ويكون هناك اجزاء Hi-Tech هذا يجعلنى اشك فى النسب الموضوعة فى الاستراتيجية وأمكانية تحقيق معدل النمو.

ثم فى تنمية المكون التكنلووجى ، أين الصناعات الالكترونية ؟ اين صناعة ال Soft -ware اين مركز تنمية صناعة ال Soft-ware والبرمجيات ؟ أين نحن من ابسط انواع التكنولوجيا فى الاستراتيجية الخاصة بنا؟

اسمحوا لى انه مما اثير ان انفاقنا على البحوث والتطوير لازال فى ادنى الحدود ، أحدث الاحصاءت تقول أن ٠,٢٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى يخصص للبحث والتطوير بنسبة ٦٥٪ اجور ومرتبات بينما تعد الصين من اعلى الدول النامية عندشريحة الدخل الذى يكاد يقارب متوسط دخل الفرد المصرى نسبة الانفاق عندنا ١٪ والصين على سبيل المثال تشجع المشروعات الكبيرة وتتحمل البحوث والتطوير عنها.

بعض الاحصاءات تقول أن الصين تدفع ٨٠٪ من تكلفة البحث والتطوير بالنسبة للمشروعات الكبيرة، ٥٠٪ بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ، هذا يعنى انه بالرغم من وجود آليات السوق الموجودة فى الصين لكن الحكومة مازالت مسئولة ادبيا عن عمل R&D لكى تضمن اقتصادها وصناعتها أن يحققا الاولويات الاستراتيجية المتفق عليها. وبالتالى يمكن القول أن الحكومة المصرية حتى فى ظل الخصخصة لاتزال مسئولة ادبيا ان تنفق على البحوث والتطوير فى كافة المشروعات سواء مشروعات خاصة و حتى بعض المشروعات التى لازالت مسئولة عنها.

نقطة مهمة هى ان بعض الاحصاءت تقول أن نسبة مشاركة القطاع الخاص فى الصين ،بالرغم من مساهمة الحكومة فى البحث والتطوير ، فى البحوث والتطوير يفوق بعض الدول المتقدمة التى تتراوح نسبتها بين ٣٠-٤٠٪ ٪ ، القطاع الخاص يشارك فى هذه النسبة.

ناهيك عن سياسة التعليم ، فى مصر فى السنوات الأخيرة ، كل الاولاد تخشى الدخول فى القسم العلمى فتتجه للقسم الادبى بحيث اصبح لدينا خلل فى خريجى المرحلة الثانوية والذين يدخلون الكليات العملية .

نأتى للدول التى نجحت ، ماهى النسب التى حققتها ، كوريا على سبيل المثال نسبة الخريجيين فى مجال العلوم الطبيعية يصل إلى ٤٠٪ ، معناها التوجه يخدم الصناعة ويعنى أن هناك توافق بين سياسة التعليم وسياسة الصناعة بالاضافة الى ان بعض الدراسات تقول ان متوسط الانفاق فى المرحلة الثانوية تتجاوز المراحل الاخرى بما فيها مرحلة التعليم العالى.

هذا معناه ان هذه الدول التى نجحت فى هذا المضمار كان لها من الاتساق مابين سياساتها المختلفة ناهيك عن سياسة سعر الصرف، فهم لكى يشجعوا سياسة احلال الواردات كان هناك عمل ، وعندما انتقلوا الى مرحلة تشجيع الصادرات كانوا يعتمدوا على استهداف سعر الصرف الحقيقى واستهداف سعر الصرف الفعلى بحيث ان العمل فى مجال الصادرات يكون المردود بالنسبة له كل دولار اعلى من العمل فى احلال الواردات هذا معناه أن أى دولة لكى تحقق معدل عالى فى النمو الاقتصادى، وبالذات لكى تنجح فى قطاع الصناعة لابد أن تكون كل سياساتها متناغمة ومنسجمة مع بعضها لتحقيق الهدف وشكرا.

هدى صالح النمر

بداية أود أن اشكر ادارة المجلة على دعوتها لى بالحضور ، وشكر د. الشرقاوى على الورقة القيمة والجهد الذى بذله فيها.

وفى الحقيقة بالنسبة للورقة المقدمة أود تسجيل هذه الملحوظة وهو ان بعد التعميق او مفهوم التعميق سواء فى استرتيجية الوزارة التى نوقشت من سنة فى دائرة حوار المجلة أو خطة وزرة الصناعة التى تكلم عنها د. هانى لم ترد فيها اى اشارة الى اهداف كمية محددة زمنيا للتعميق لكنه قد تم الاشارة اليه كالية للعمل حيث اشار د. هانى الى وجود ٤ أهداف كمية للخطة فيما يتعلق بالانتاج والعمالة والناتج والصادرات، بجانب مجموعة من الاهداف الكيفية للصناعة.

واعنى بذلك ضرورة ان يكون هناك هدف عام وأهداف محددة لتعميق التصنيع المحلى تحدد ما الذى اريد الوصول اليه فى التعميق ، وفى اى نشاط ؟ وفى أى مرحلة ؟ وفى اى مجال وفى خلال اية فترة زمنية؟ هذا البعد اراه غائبا . حتى آليات العمل الجديدة التى استحدثتها الوزارة من سنتين ثلاثة مثل نظام

التحفيز القومى يعطى حوافز للمتميزين من المصدرين ومن المنتجين الا ان المجالات او الاشتراطات الموضوعة لمنح هذه الحوافز لم يدرج فيها شرط الاعتماد على المكون المحلى وبالتالى يغيب ايضا بعد المكون المحلى وتعميق التصنيع المحلى ضمن هذه الآلية التحفيزية .

الانجازات التى حققها قطاع الصناعة اذا نظرت لها سوف انبهر وكما قيل فإن قطاع الصناعة اصبح قاطرة للتنمية لان معدل النمو وصل الى ٧,٦٪ بينما معدل الناتج المحلى الاجمالى على المستوى القومى ٧,١٪ اى ان معدل نمو الصناعة اعلى من الناتج المحلى لكن او بالرغم من كل هذه الانجازات اذا نظرت للمكون المحلى فى صناعة مثل صناعة الآلات اجده ٢٣٪ ، صناعة عربات السكك الحديدية وغيرها ، صناعات كثيرة نجد المكون المحلى نسبته مازالت متدنية وبالتالى النظر للانجازات قد يخفى فى طياته نقطة مهمة جدا وهى تعميق التصنيع المحلى وليتهم يأخذوها فى الاعتبار مستقبلا .

اذا تحدثت عن موضوع الورقة وهو التعميق فعلا ، د. ممدوح لمس ثلاث قضايا فى غاية الاهمية وهى العمالة والبيانات والتكنولوجيا لكن قبل أن اتطرق للتساؤلات الموجودة فى هذه المحاور ، فهناك نقاط اخرى لا تقل أهمية عن هذه النقاط الثلاث منها ما ذكرته وهى أن يكون لدى هدف محدد كميا وزمنياما الذى احتاجة واسعى اليه لتعميق التصنيع بناء عليه سأقول هذا العام حققت الانجاز المستهدف او أننى مازلت بعيدا عن التعميق .

ايضا النقطة المهمة جدا كما قال د. محمود هى نقطة القرار السياسى ، والارادة السياسية حيث أنه اذا لم يكن هناك ارادة وقرار سياسى يوجه ويدعم الناس المتعاملين أو المشتغلين الى أهمية التعميق فأنا اتكلم فى فراغ .

ايضا عملية الانتماء التى تكلم عليها د. ممدوح قبل ذلك ، بدون عملية الانتماء للصناعة الوطنية وايضا المخططين فالناس المسئولين فى الجهات التى تتعامل مع الصناعة يجب أن يكون لديهم هذا البعد وهذا كله سيكون دافع للسعى نحو تحقيق هدف تعميق التصنيع المحلى .

نقطة كان يجب ان تتطرق الورقة لها وهى القوانين والتشريعات هذا البعد ارى أنه ضرورى جدا وجوده ولابد أن يكون هناك قرارات محددة ومشجعه على تحقيق هدف التعميق وهناك بعض الجهات بدأت تأخذ مثل هذه الخطوات بالفعل حيث اصدر مجلس الوزراء قرارا بأن صناعة ابراج توليد الطاقة من الرياح لابد أن يدخل فيها ٦٠٪ مكون محلى هذ ما أقصده اذا كنت فعلا اريد تعميقا للتصنيع فلابد من مثل

هذه القرارات والتشريعات تكون موجودة ووزارة الصناعة بصدد إعداد قانون الصناعة الموحد وسيعرض على مجلس الشعب الدورة القادمة ، قانون الصناعة الموحد يضم ٧٦ قرار رئاسى ووزارى وقانون فى قانون واحد، اتمنى أن تتم هذه الخطوة وأن تدرج مثل هذه القررات ضمن قانون الصناعة الموحد.

ايضا أرى أنه الى جانب الثلاث نقاط التى ذكرهم د. ممدوح فى الورقة هناك نقطة اخرى مهمه وهى الحوافز والرسوم وقد بدأت وزراة الصناعة هذه الخطوة بالفعل من عام ٢٠٠٨ بالاعلان عن أن دعم (حوافز) الصادرات على المفروشات والملابس سيتم تخفيضها اذا وجدت صناعات وسيطة مستوردة ، فى اول سنة سيتم تخفيضها الى ٧٪ فى لسنة ، السنة الثانية ستخفض الى ٦٪ حتى عام ٢٠١٠ تخفيض الى ٥٪ مادامت تعتمد علَى السلع المستوردة الوسيطة ، وهى خطوة على الطريق ونريد المزيد من مثل هذه الحوافز السعرية سواء كانت ايجابية أو سلبية لتعميق الصناعة المحلية .

سوف أبدأ بأول تساؤل طرحه د. ممدوح خاص بالبيانات والمعلومات وهى فعلا نقطة فى غاية الاهمية خاصة البيانات والمعلومات المتخصصة لأن البيانات والمعلومات الخاصة بالاداء الكلى للنشاط الصناعى متوفرة، فاذا فتحت شبكة المعلومات (النت) نجد بيانات عن الناتج والانتاجية والاستثمار لأحدث سنة لكن البيانات الاساسية التفصيلية والمتخصصة التى تهمنى فى عملية تعميق الصناعة غائبة ، أتذكر د. حسين الجمال حضر للمعهد مرة وقال هل يعقل أن أفيز انبوبة البوتاجاز مازلنا نستوردة بملايين الجنيهات فى مصر، هذا هو احد سبل تعميق الصناعة لماذا لا أصنع مثل هذا الأفيز محليا ، وان كان ذلك يتطلب وجود بيانات تفصيلية عن الانتاج الحالى والمتوقع لحجم وعدد الانابيب ومعدل استخدامها وعن مستقبل ومعدل الاحلال بالغاز الطبيعى ...الخ.

السؤال الذى طرحه د. ممدوح فى هذه الجزئية هو من هى الجهة لتى ستكون مسئولة عن توفير هذه البيانات ؟ فى تصورى أن الجهة المسئولة لابد أن تكون وزارة الصناعة ممثلة فى هيئة التنمية الصناعية عندما تتبعت قانون إنشاء الهيئة وهو رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٥ لم اجد ضمن القانون مادة واحدة تقول مهمة الهيئة توفير البيانات والاحصاءات هذا فى غاية الخطورة لكنى وجدتها فى قانون الصناعة تقول أنه ممكن أن توفر وزارة الصناعة بيانات لمن يسأل عنها وممكن أن تأخذ مقابل فى حدود ٥٠٠ جنيه ، هذا مفهوم آخر وليس المفهوم الذى نسعى إليه اريد أن اجد قاعدة بيانات تفصيلية وحديثة ودقيقة موجودة لكل من يريد

وتكون منشورة لمن يريد الحصول عليها كما ان الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لديه مجموعة من النشرات الخاصة بقطاع الصناعة والانتاج السلعى سواء قطاع خاص ، أو قطاع عام ولديه أكثر من ٦٠ نشرة سنوية عن الصناعات المختلفة من السيراميك للاسمنت لكن المشكلة ان مثل هذه النشرات تتكلم عن مؤشرات عامة للانتاج والانتاجية والاكتفاء الذاتى لكن لا تحتوى على التفصيلات التى تلبى احتياجات الراغب فى اقامة مصنع أو اجراء تطوير تكنولوجى، فالجهة التى يمكن ان تتولى توفير هذه البيانات هو الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لأنه لديه الامكانيات ولديه الكوادر لكن بالتعاون مع هيئة التنمية الصناعية .

المشكلة التى ستقابلنا فى توفير البيانات تتمثل فى وجود نحو ٢٧,٧ألف منشأة مسجلة وهو عدد كبير منهم ٨٨٪ منشأة صغيرة ومتناهية الصغر لكن ماذا عن المنشآت الاخرى العاملة فى القطاع غير المنظم وكيف سأحصل على بياناتها التفصيلية ومن هو المسئول عن توفير هذه البيانات .

الورقة طرحت تساؤل عن أولويات الصناعات التى أبدأ بها تعميق التصنيع المحلى وسأطرح من جانبى مجموعة اخرى من التساؤلات لكن ليس لدى اجابة ، منها هل أبدأ بالصناعات التى فيها نسبة الواردات والسلع الوسيطة كبيرة ؟ أم أبدأ بالصناعات التى عليها طلب كبير؟ أم أبدأ بالصاعات التى مواردها متاحة لدى وتساعدنى فى عمل توفير مدخلات وآلات ؟ هل أبدأ بالصناعات التى تحل محل الواردات ، هل أبدأ بالصناعات التى تحقق انتاجية عالية أم الصناعات التى نسبة المكون الاجنبى بها كبيرة أم الصناعات الرائدة مثل الصناعات الهندسية؟ أم ابدأ بالصناعات التى بها ابتكار؟ هيئة الانتاج الحربى ابتكرت نظام متكامل لقولبة حطب القطن والأرز ، هذا ابتكار ، يمكن يكون لأمثاله أولوية.

محمد رؤوف حامد

تشكل صناعة الدواء دورا هاما فى تعميق التصنيع المحلى كما ذكر فى المحور الرابع وفى هذا الصدد أورد فيما يلى – بإيجاز شديد – ١٢ وسيلة (أو آليه) يمكن من خلال الاتزان والتوافق فى تطبيقها ادارة تحول صناعة الدواء فى مصر.

١- تصحيح معايير تقييم لصناعة الدوائية ، فالمعيار الرسمى السائد وهو نسبة تغطية الاستهلاك المحلى معيار خاطىء تماما (ملوظة: تصل هذه النسبة فى بعض الدول النامية مثل مصر والمغرب وفلسطين

وسوريا الى ٧٠-٩٣٪ بينما هى لا تتعدى ٤٠-٦٠٪ فى دول مثل سويسرا وانجلترا والتى لها فى نفس الوقت انصبة الاسد فى السوق العالمية)

٢- تصنيف الصناعة القائمة الى مستويين ، احدهما خاص بصناعة الأدوية التى زالت عنها الحماية بواسطة براءات الاختراع ، والآخر صناعة تقوم على التطوير العلمى والتكنولوجى المباشر.

٣- استحداث دور ايجابى للحكومة بشأن تطوير الصناعة الدوائية حيث يحتاج نمو القطاع الخاص الدوائى الى تشريعات واجراءات تحفزه وتحمية بخصوص الاستثمار فى البحوث والتطوير والتى هى العصب الرئيسى لهذه الصناعة .

٤- إدخال إدارة التغيير التكنولوجى الى الصناعة الدوائية المصرية .

٥- تطوير ادارة القيمة المضافة فى الصناعة الدوائية من خلال التنسيق بين استراتيجيات البحوث، وايضا من خلال تعظيم كفاءة الربط بين سلاسل القيم العلمية والصناعية والاقتصادية.

٦- استيعاب المتغيرات العالمية فى ادارة واقتصاديات الصناعة الدوائية (مثل العملقة والتحالفات وشبكات البحوث) واستحداث تحويرات موازية او مناظرة لها.

٧- الالتفاف الايجابى حول قانون حماية الملكية الفكرية فى الجات وذلك بواسطة استراتيجية (التطويرات البسيطة المتصاعدة) والتى يمكن من خلالها تطوير المنتجات والعمليات الانتاجية الى الحد الذى يحدث إختراقات فى الملكية الفكرية ويؤدى الى المشاركة فى التنافسات الاحتكارية والى كسب أسواق جديدة.

٨- التواصل الافقى مع الموارد المحلية والاقليمية القائمة (خاصة الصناعات البتروكيميائية والتعدينية والزراعية وكذلك المنتجات الطبيعية من نباتات وحيوانات فى البر والبحر).

٩- استخدام التعليم كآلية رئيسية فى التغيير التكنولوجى الداوائى وذلك من خلال:

- توجيه إحدى الكليات الجديدة للصيدلة الى تخريج الباحث التكنولوجى الدوائى (قدمنا هذا الاقتراح الى جامعة المنوفية منذ ٤ سنوات عام ١٩٩٣)
- التحالف بين برامج الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه فى بعض كليات الطب والصيدلة والعلوم والزراعة والهندسة من جهة وشركات الدواء من جهة أخرى.

- تحفيز الاعارة المتبادلة بين الكليات العملية من ناحية وشركات الدواء من ناحية أخرى.

١٠- إنشاء شركة مساهمة مصرية (قطاع خاص) فى شكل مركز بحثى عملاق يتحالف فى إقامته البنوك وشركات الدواء والمستثمرين وتكون مهمته بناء قدرات بحثية تتمكن من اختراق التطورات العلمية والتكنولوجية وتقديم منتجات وعمليات إنتاجية جديدة تحتكرها الشركات المصرية.

١١- التنسيق مع صناعات الدواء التقليدية فى المنطقة بحيث تستفيد هذه الصناعات من الخبرة المصرية بينما تكرس صناعة الدواء المصرية جهودها النوعية كقاطرة فى اختراق مدار العالمية.

١٢- إنشاء مجلس اعلى للدواء يجمع بين مسئولى الحكومة وممثلى وخبراء الصناعة وعلماء الدواء والاقتصاد ويكون هدفه إدارة تطوير وتحفيز وتشجيع الصناعة الدوائية على المدى الطويل.

محمد سراج الدين سيد

الحقيقة مداخلتى من شقين ، الشق الأول تعقيب على ماجاء فى جزئين بسيطة تفضل بها د. محمود عبدالحى وهى ملاءمة مهارات الخريجيين لمتطلبات سوق العمل ، والجزئية الثانية من المداخلة هى فكرة عن مصلحة الكفاية الانتاجية والدور الذى تضطلع به فى بناء قوة العمل اللازمة لتعميق التصنيع المحلى.

بالنسبة للنقطة الأولى سوف أمر عليها سريعا فأقول فيها بالنسبة لملاءمة مهارات الخريجيين الحقيقة دور القطاع الخاص دور أساسى ورئيسى فى هذا المضمار وأذهب أكثر من ذلك إلى أن القطاع الخاص يجب أن يكون القاطرة التى تقود هذه العملية لسبب بسيط هو أن هناك مهارات فى السوق أو فى التصنيع تتراجع ، مهارات تنمو ، مهارات تبتكر ، تستجد ، تستحدث فأنا كجهة تدريبية لابد أن أكون مطلع على آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا فى هذا المجال وهذا لايتأتى الا بمشاركة فعالة للقطاع الخاص.

وأكثر من ذلك أن للقطاع الخاص دور فى وضع المناهج والبرامج التدريبية عن طريق جلسات تسمى جلسات الداكم حيث يوجد اعضاء رئيسين يشاركوا فى الجلسات ويكونوا من أرباب المهن ومن المهتمين بالحرف التى نريد تطويرها ، اذن دور القطاع الخاص أساسى بداية من وضع المناهج.

نأتى لتطبيق هذه البرامج التدريبية وتطبيق المناهج المفروض ان يشرف اقطاع الخاص على تطبيق هذه البرامج وهذه المناهج، وايضا يشرف على الاختبارات هل هى اختبارات جدية وبناء عليها يمنح المتدرب الشهادة التى تمنحها المصلحة ؟ وهل هناك جدية فى هذه الاختبارات لكى نثق فى شهادة المصلحة أم لا ؟ أن

مشاركة القطاع الخاص فى العملية التدريبية ومواءمة مهارات الخريجين و مخرجات التدريب المهنى اعتقد أنها اساسية لدرجة انى اعتبرها القاطرة التى تقود تعديل المهارات وتنميتها وتعميق اسس التدريب.

بالنسبة للنقطة الثانية وهى فكرة عن مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى فهى تضم حوالى ٤٢ مركز تدريب مهنى منتشرة على كافة تراب مصر من خلال ٨ مناطق تدريبية ، يتم التدريب على ٣٧ مهنة، هناك معهد لتدريب المدربين ، ومركز للتكنولوجيا المتميزة يتم التدريب فيه على مهن التحكم ، يتم تخريج ٩ آلاف خريج بنظام التلمذة الصناعية يأخذوا شهادة التلمذة الصناعية وهى تعادل شهادة دبلوم المدارس الصناعية.

هناك انشطة اخرى تدريبية تقوم بها المصلحة من خلال الدورات القصيرة وهناك عقد بين المصلحة وبين مجلس التدريب الصناعى بتدريب الفنيين القادمين من الصناعة عن طريق مركز التدريب الصناعى والذى يتحمل حوالى ٨٠٪ من تكلفة هذه الدورات ، هذا العقد يسير للعام الثانى هذا العام ويشهد نجاحا ملموسا ومشهودا به فى أوساط التدريب. هذه عجالة سريعة عن نشاط مصلحة الكفاية الانتاجية .

عبد الفتاح ناصف

هناك سؤال واحد وربما تكون الاجابة عليه معروفة ، ما مدى التنسيق القادم بين مصلحة الكفاية الانتاجية فى مراكز التدريب المهنى الخاصة بها وبين وزارة القوى العاملة ومراكز التدريب المهنى فى المحافظات؟

محمد سراج الدين سيد

الحقيقة يوجد نحو ٢٢ جهة تقوم بالتدريب على مستوى مصر كلها والحقيقة أن مشكلة التنسيق بين هذه الجهات مشكلة ملموسة ويشار اليها دائما.

انما هناك مشروع اتشرف ان اكون عضو فى لجنة التيسير فيه هو مشروع المرصد المصرى للتعليم والتدريب والتوظيف ومعظم المهتمين بالتدريب ممثلين فى هذا المشروع.

وهناك مقترح بإنشاء المجلس الاعلى للتدريب يحتضن كل هذه الجهات ، ويكون هناك خطة ، ونشاط المجلس المقترح وهو المجلس الاعلى للتدريب ان يكون هناك خطة قومية للتدريب ويوزع حمل التدريب على هذه الجهات.

ابراهيم أحمد ابراهيم

بمناسبة الكفاية الانتاجية ، نحن نريد أن نأخذ الكفاية الانتاجية كتدريب بهدفين : أولا للسوق المحلى وتصدير العمالة للخارج ، الذى لا نستطيع عمله فى مصر ولم نستطع تعميق التصنيع المحلى أو فتح فرص عمل الا لو تدرب أبناؤنا هذا على مستوى عالمى فستطلبه الجهات فى الخارج.

نحن نجحنا فى هذا فى فرع واحد وهو اللحام عملنا تزاوج مع معهد اللحام الدولى اخذنا المنهج من النمسا ، نعمل الدوره وهم يشرفون عليها ، تطلع الشهادة موقعة من مركز بحوث الفلزات ومعهد اللحام الدولى بالنمسا هذا شىء عالمى وهى ليست برامج ، هناك ساعات برامج وساعات تدريب فعلى ليتنا نطبق هذا فى مجالات مختلفة ستغير وجه العمالة المصرية سواء فنيين أو مهندسين.

محمد سراج الدين سيد

الحقيقة هناك مشروع قومى على مسوى مصر هو المشروع القومى لمستوى المهارات ، المصلحة مشتركة فيه بفاعلية وطبقت هذه المعايير على كثير من برامجها فخريجينا تقريبا ملائمين لمستوى المهارة المحلى وليس الدولى.

عبد الفتاح ناصف

د. ابراهيم اعطى مثال لمستوى مهارى عالى وهو المتخصصين فى اللحام ، أنا اعطى مثال آخر حدث فى مصر، عندما دخلت دول الخليج كلها فى عملية التنمية سحبت اكثر من نصف العاملين فى قطاع التشييد والبناء ومع ذلك لم يشعر احد وأنا تحديت اساتذة احترمهم جدا دوليين توقعوا انهيار قطاع التشييد والبناء فى مصر فى بداية السبعينات لسحب العمالة المصرية فى هذا القطاع لكن المراكز البسيطة فى وزارة القوى العاملة والكفاية الانتاجية حلت المشكلة بالتدريج.

محمد سراج الدين سيد

هناك جزئية بعد أن سافر المهنيين المهرة الى دول الخليج ظهر الصبيان وعملوا اسطوات ومعلمين فحدث انخفاض فى المهارة.

هناك سلبية اخرى نتيجة هجرة العمالة الفنية تأثرت منظومة العمل وثقافة العمل والانضباط فى العمل ، عندما نقارن العامل الفنى القديم من حيث اخلاقياته وثقافية وانضباطه ستجد فرق بينه وبين عامل هذه الايام.

عاطف على محمد

تعتبر الصناعة عصب الحياة الاقتصادية وتقوم نهضة الصناعة على ايدى العمالة الماهرة المدربة لذلك يهدف المشروع القومى لاصلاح التعليم والتدريب المهنى لرفع كفاءة مؤسسات التدريب المهنى والفنى الحكومية والخاصة ، وكذلك يستهدف انشاء ١٢ شراكة فى قطاعات مختلفة .

يأتى هذا المشروع ليشارك فى نهضة الصناعة فى مصر فى عصر تحتل فيه القوى الماهرة المدربة عصب التطور من خلال رفع كفاءة العامل المصرى حيث يقوم المشروع بإعداد المناهج والبرامج التدريبية الحديثة بمشاركة خبراء مصريين وأجانب ويهدف لزيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية ورفع جودة منتجاتها وتطوير انتاجيتها.

البرامج مبنى على اساس اطار التعاون المصرى الاوروبى والشراكة البحر متوسطية ميدا MEDA

تم توقيع الاتفاقية الخاصة بتمويل المشروع (SFA) فى بروكسل

صدر القرار الجمهورى بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بتمويل المشروع (SFA) وتم اعتمدها من مجلس الشعب :

موازنة المشروع الكلية ٦٦ مليون يورو تتحمل نصفها الحكومة المصرية.

مدة تنفيذ المشروع ٦ سنوات بدأت فى ٢٠٠٥/٧/١١ وحتى ٢٠١١/٧/١٠

المستفيدون:

شركات القطاع الخاص فى قطاعات الصناعة / التشييد والبناء/ السياحة.

مؤسسات التدريب الخاصة والحكومية.

متابعة البرنامج :

تقوم به لجنه وزارية ثلاثية مؤلفة من وزير القوى العاملة والهجرة ، ووزيرة التعاون الدولى، ووزير التجارة والصناعة .

المشرف على التنفيذ:

تتولاه وزارة التجارة والصناعة المصرية.

المشاركون فى التنفيذ:

- **اتحاد الصناعات المصرى / الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء و/الاتحاد المصرى للغرف السياحية / الغرف بالقطاعات الصناعية لمختلفة / جمعيات المصدرين / الاتحاد النوعى لجمعيات المستثمرين ..الخ.**
- **مؤسسات التدريب مثل مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى .**
- **وزارة القوى العاملة والهجرة (مراكز التدريب المهنى) وزارة التربية .**

الجهات التى سيتم التعاون معها :

- **الوزارات والمحافظات والهيئات المعنية الاخرى.**
- **مركز تحديث الصناعة ، مشروع تنمية المهارات ، مبادرة مبارك – كول**
- **المشروع القومى لمستويات المهارة وجهات مانحة اخرى مثل الجايكا والكويكا والمعونة الامريكية .. الخ ، والتعليم (المدارس الثانوية الفية)**

أهداف البرنامج:

الهدف الشامل:

المساهمة فى زيادة القدرة التنافسية للمصانع المصرية فى الاسواق المحلية والعالمية

الهدف المحدد :

صياغة وتنفيذ سياسة اصلاح قومية للتعليم والتدريب الفنى والمهنى بجمهورية مصر العربية

العناصر الاساسية للمشروع:

إنشاء شبكة من الشراكات القطاعية التى يوجهها ويقودها الشركاء ذوى الصلة من الصناعة والمختصين بالتعليم الفنى والتدريب المهنى بطريقة لا مركزية (انشاء ١٢ شراكة قطاعية etp's على الأقل على مستوى الجمهورية.

تحسين نوعية التعليم الفنى والتدريب المهنى

تطوير اطار تنظيمى قومى ومايلزمه من اجهزة معاونة بهدف إنشاء نظام تعليم فنى وتدريب مهى يدار بطريقة لا مركزية وبناء على متطلبات السوق.

الرؤية:

تقوم قطاعات الصناعة والبناء والتشييد والسياحة فى مصر بتحسين قدراتها التنافسية فى الاسواق المحلية والعالمية . ويتم تقديم برامج للتدريب الاساسى والمتقدم من خلال مؤسسات تدريب معتمدة للارتقاء بالمهارات والوصول الى مستوى عال من الجهودة وعلى اساس معايير دولية وذلك من خلال منظومة قومية لا مركزية تقوم على احتياجات سوق العمل.

يعمل المشروع فى أطار رؤية وزارة التجارة الخارجية والصناعة والاستراتيجية القومية للتنمية الصناعية واعادة هيكلة نظام التدريب الصناعى واصلاح نظام التعليم الفنى والتدريب المهى.

درية عباس محمد

بالنسبة للبيانات التى تطرقت لها د. هدى فنحن لدينا بيانات تتضمن كل مقومات الصناعة بالسبة للانشطة المختلفة مثلا إبتداء من عدد المنشآت وعدد العاملين فى كل نشاط ، الخامات المستخدمة ، الوقود ، قطع الغيار ، الاصول ، مشروعات تحت التنفيذ كل هذه البيانات على مستوى الانشطة المختلفة فاذا اراد شخص ما التعرف على جدوى اى مشروع يستطيع ان يحصل على البيانات فى نشاط معين وهذه البيانات متوفرة على مستوى الانشطة المختلفة .

بالنسبة للمنشآت فى القطاع الاستثمارى والمنشآت المنظمة حصر شامل بالنسبة للمنشآت فى قطاع لا نستطيع أن نطلق عليه غير منظم لكنه لا يخضع لقانون الاستثمار ولا يخضع لقانون ١٥٩ هذه نعتبرها منشآت يتم الحصر فيه لـ١٠ عمال فأكثر .

بالنسبة للمنشآت اقل من الـ١٠ عمال و مانطلق عليه القطاع غير الرسمى يتم حصر بياناته إما خارج المنشآت عن طريق مشروعات الدخل والانفاق أو داخل المنشآت التى يتم حصرها اما المشروعات الصغيرة أو التعددات الاقتصادية التى تتم كل ٥ سنوات وحاليا هى حصر شامل ولم تنفذ بالعينة.

حاليا هناك دراسة تتم بالعينة تتم كل سنتين لكى نملأ فجوة البيانات بين التعدادات الاقتصادية.

الحقيقة أود أن أرد على جزئية اثارتها د. هدى وكنا نتناقش فيها مع د. ممدوح فى لجنة تطوير النشرات والاستثمارات د. ممدوح اقترح اثناء المناقشة ان نضيف للاستمارة بيان تفصيلى للآلات فى كل منشأة.

نحن عملنا تجربة ، كان لدينا بحث خاص بالصناعات التحويلية وقد طلبته وزارة الاتصالات فوضعنا جدول العدد والآلات بالتفصيل عند الانشاء والحالية ، نسبة من اتم استيفاء هذه الجداول لا يتعدى ٤٠٪.

انا كجهاز لا استطيع ان اطلع بيانات بهذا الجدول انا وضعته فى الاستمارة ، بعض المنشآت ملأت الجدول بالتفصيل ، بعض المنشآت ملأته اجمالى ، لاتستطيع ان تحصر لى الالات بالتفصيل والبعض تركها فارغه ، أنا اعديت جدول فى قاعدة البيانات على أن أستوفى هذا الجدول واطلع منه Dataطبعا لم نستطيع ان نستخرج منه Data.

ابراهيم احمد ابراهيم

المشكلة أننا نحصل على بيانات من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وعندما نحضرها من الجمارك نلاحظ أن البيانات مخالفة تماما.

درية عباس محمد

سبب الخلاف يأتى من معطى البيان نفسه ، معطى البيان يكون خائف يعطينى بيان، ويعطى الجمارك بيان آخر، فمعطى البيان لا يستطيع التحكم فيه وهذا يختلف من مكان لمكان والبيان يأتى مباشرة من المنشأة ومعد الميزانية وهنا اطلع البيانات واحللها خاصة المنشآت الكبيرة.

محمد عبد المنعم على

بالنسبة لتعميق التصنيع ، نحن لدينا فى مكتب براءات الاختراع مجموعة من البراءات كبيرة جدا فى جميع المجالات ، ولدينا قواعد بيانات خاصة لجميع دول العالم نبحث فيها ، هذه كلها متعلقة بكل مجالات الصناعة بالاضافة الى اننا إفترضنا أننا متأخرين عن وروبا والدول المتقدمة لن أقول ١٠٠ سنة اقول متاخرين ٢٠ سنة فلدينا البراءات التى بها المعلومات الفنية وهذه متاحة وليس بها أى مسئولية قانونية

بقطاع الصناعة. وعلى قطاع الصناعة أن يستفيد بهذه البراءات بدون ان مسئولية وهى التى مر عليها ٢٠ سنة وليس من الضرورى البراءات الحديثة.

فالبراءات التى مر عليها أكثر من ٢٠ سنة فهى متاحة وكنا خضنا تجربة من فترة هى اننا كنا نرسل هذه البراءات الى الجهات الصناعية مثل مصانع الحديد والصلب لكنهم لم يستفيدوا بها ، فكل هذه الاشياء متاحة ويمكن الاستفادة منها .

وبراءات الاختراع عادة تكون مسجلة باسماء أصحابها وهى تكون من حق صاحبها خلال مدة الحماية وهى ٢٠ سمة وهى المدة التى حددها القانون فانا اتحدث عن البراءات التى مر عليها اكثر من ٢٠ عاما فهذه تكون متاحة لاى فرد للاستفادة بها ونحن لدينا المقدرة على اتاحة هذه البراءات لاى جهة استثمارية فى أى مجال ، فى الادوية ، فى الحديد والصلب ، فى السبائك ، المطلوب ان تطلب الجهة الصناعية براءات فى مجال الادوية و اى مجال آخر نستخرج لها البراءات المطلوبة.

وكان السيد ممثل وزارة الصناعة يقول نحن ينقصنا االبتكار وينقصنا التكنولوجيا ، التكنولوجيا موجودة والابتكار موجود لكن المهم التنفيذ ، وحتى اذا كنا متأخرين عن اوروبا ٢٠ سنة فكل طلبات البراءات لاوروبا وامريكا والتى مر عليها ٢٠ سنة موجودة واى مستثمر وأى قطاع يرغب فى هذه البراءات فنحن على استعداد أن نقدمها له فهذه يمكن ان تفيد فى تعميق التصنيع المحلى.

مصطفى احمد كمال الدين

- اولا سوف ارد على د. فادية بالنسبة للبيانات – نحن لدينا فى الهيئة مركز معلومات للمنشأت المسجلة وهى من واقع معاينات فعليه تتم للمنشأت الصناعية عند التقدم للقيد او للتجديد او للتوسع او للتعديل بشهادة السجل الصناعى للمنشأة وذلك من قبل لجان فنية متخصصة طبقا لنوعية النشاط الصناعى ومدة سريان شهادة السجل الصناعة للمنشآت الصناعية تبلغ خمس سنوات يتم تحديث للبيانات بعد هذه المدة ، عند التجديد للشهادة واذا حدث اى تعديل او توسع فى نشاط المنشأة خلال هذه المدة يتم تعديل وتحديث البيانات بعد اجراء المعاينات اللازمة من قبل اللجان الفنية المتخصصة ، اضافة الى تحديث البيانات بصفة مستمرة عند اجراء دراسات لقطاع معين او سلعة ميعنة.

- ايضا أود القول بأن لدينا مصانع قائمة مثل شركة سيماف ، ومصنع قادر تقوم بتصنيع عربات الركاب للسكك الحديدية بنسبة تصنيع محلى لاتقل عن ٦٠٪ تتمثل فى شاسية وجسم العربة المعدنى والتجهيزات الداخلية والابواب وبعض اجزاء التعليق والتصادم .
- نقطة اخرى ارغب ان اثيرها لقد شعرت فى هذه الجلسة أن الحوار يدور حول صناعة سيارات الركوب وآلات ومعدات الورش وخطوط الانتاج فقط وهذا يوحى ان الصناعة فى مصر او العالم كلة لا تخرج عن صناعة سيارات الركوب وآلات ومعدات الانتاج وكأن باقى الصناعات ليس لها مجال فى الحوار الدائر فى هذه الندوة .

واذا تمت زيارات للمدن الصناعية بمصر مثل مدينة ٦ أكتوبر ، العاشر من رمضان ، السادات ، برج العرب ، العبور ، مدينة بدر، ١٥مايو، او المناطق الصناعية بكافة محافظات مصر سيتبين للجميع ان الصناعة فى مصر بخير وهناك صناعات متعددة قائمة فى هذه المدن ، والمناطق الصناعية تبشر بالخير وتنتج بنسبة تصنيع محلى عالية وبجودة منافسة وتشمل كافة الطاعات الصناعية الهندسية ، المعدنية ، الكهربائية والاليكترونية ،الكيمياوية ، الغذائية ، الغزل والنسيج ، الجلدية

- اما بالنسبة لصناعة السيارات فهى ليست سيارات ركوب فقط فهناك صناعة الاتوبيسات بسعاتها المختلفة ، سيارات النقل بحمولاتها المختلفة فقد وصلنا فى بعض النوعيات منها الى نسبة حوالى ٧٠ ٪ تصنيع محلى خاصة بالنسبة للاتوبيسات ، ومصر تعتبر سابع دولة مصدرة للاتوبيسات فى العالم ومن ثقة العالم فى مصر فقد تقرر ان تعقد المنظمة العالمية للسيارات اجتماعها القادم فى مصر خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٨
- انا أتفق معكم ان صناعة سيارات الركوب فى مصر لا ترقى الى المستوى الذى نرجوه واذا دخلت اى مصنع سيارات ركوب فليس ضروريا أن ترى كل شئ يصنع فيه فالاعتماد الكلى يكون على الصناعات المغذية لمكونات السيارة ونعمل جاهدين على تنمية وتطوير صناعة مكونات السيارات، وللعلم هناك شركة ضفائر كهربائية فى مصر قامت بتصدير ضفائر العام الماضى بحوالى ١٧٠ مليون يورو ومتوقع ان تصل صادرتها خلال ٥ سنوات الى ٥٠٠ مليون يورو وهذا حال شركة واحدة متخصصة فى الضفائر الكهربائية للسيارات ، وهناك شركة اخرى اضافة الى انها تجمع سيارات ركوب فاخرة فى مدينة ٦ أكتوبر فانها تقوم بالتوازى بتصنيع ديسك الفرامل لمنتجاتها من السيارات وتصدر كميات كبيرة منه للشركة الام فى اوروبا ، وقدصدرت فى العالم الماضى ديسكات فرامل باجمالى مبلغ حوالى ٢,٤ مليون يورو وهذا شئ يدعو للتفاؤل .

- أن صناعة سيارات الركوب بدأت فى مصر فى شركة النصر للسيارات وهى شركة قطاع اعمال عام وعندما تم فتح الاستثمار لشركات القطاع الخاص دخل فى هذا المجال حوالى ١١٢ شركة تقوم بانتاج العديد من الماركات والطرازات مما صعب تعميق التصنيع المحلى نظرا لضعف حجم السوق المحلى واصبح حجم انتاج كل شركة غير اقتصادى لتعميق التصنيع المحلى حتى ا كبر الشركات انتاجا للسيارات فى مصر وهما هيوانداى ، دايو اللتان تستحوذا على نسبة حوالى ٦٠٪ من حجم السوق المحلى، فان انتاجهما يعتبر غير اقتصادى مع صعوبة التصدير للخارج مما يدعو الى الاهتمم بصناعة المكونات لتغطية السوق المحلى والتصدير للخارج.
- وجارى حاليا وضع رؤية إستراتيجية لتصنيع المكونات والسيارات سوف يعلنها قريبا السيد المهندس وزير التجارة والصناعة وقد شارك فى إعداد هذه الرؤية كل من له علاقة بصناعة السيارات والمكونات وعمليات التمويل كما شارك فيها مركز تحديث الصناعة وهى تركز اساسا على تعميق التصنيع المحلى وتعظيم صناعة المكونات للسيارات والاتجاه للتصدير.
- نقطة أخرى ارغب ان أشير اليها وهى أن اختيار تعميق التصنيع المحلى لهذه الندوة هو موضوع مهم جدا ونشكركم على دعوتنا وهناك العديد من الدراسات التى تمت فى هذا الشأن نذكر منها الدراسات التى قامت واشرفت على إعدادها أكاديمية البحث العلمى وأصدرت حوالى خمس مجلدات فى هذا الشأن — كذا مركز معلومات مجلس الوزراء قام بالاشتراك مع الجهات المعنية بإعداد الدراسات الخاصة بتصنيع المعدات الاستثمارية وأصدر ثلاث مجلدات عن الامكانيات التصنيعية والصناعات المغذية ومكاتب التصميم — كما أنه سبق ان تم إنشاء المجلس الاعلى للتنسيق الصناعة وكانت له أمانة فنية تضم ممثلين من وزارة التخطيط والانتاج الحربى الصناعة والمالية والكهرباء والهيئة العربية للتصنيع وشركات تصنيع المعدات وكافة الجهات المعنية وتم إعداد دراسات عن تغطية احتياجات الدولة من الانتاج المحلى بدلا من الاستيراد على اساس استغلال الامكانيات التصنيعية والتصميمية المتاحة .
- هذه الدراسات التى تم الاشارة اليها يجب الاستفادة منها وتحديثها وتفعيلها.
- المشكلة جسدها السيد المهندس عبد المنعم خليفة بأننا نبدأ بعمل ممتاز ثم يتدهور الحال بعد ذلك لعدم المتابعة شأنها شأن كل الاعمال المدنية التى تهمل وتتدهور لعدم الصيانه لابد من المتابعة والتحديث والتطوير الدائم.
- إننا ننادى بالاهتمام بالبحوث والتطوير فى كافة المنشآت وتوفير الاستثمارات اللازمة لها.

- دور المراكز التكنولوجية هام ومفيد جدا كما ذكر السيد الدكتور هانى بركات كما أنشىء ايضا مركز هندسى فى العاشر من رمضان يقوم بتقديم الخدمات الهندسية للمنشآت الصناعية بأسعار مقبولة غير مغال فيها.
- كما اننا نناشد كليات الهندسة ومراكز البحوث المتخصصة بتقديم الخدمات الاستشارية والفنية للمنشأت الصناعية بأسعار مقبولة لأن هذا مطلب قومى وتطوير للصناعات المصرية.
- وللاسف كان هناك مركز للتصميمات بالهرم يقدم الخدمات للمستثمرين بأسعار مقبولة تم اغلاقه وكان الاجدر ان يتم تحديثه وليس اغلاقه.
- مشروع المطورين من المشروعات الهامة التى ستعمل على إحداث تنمية صناعية – مثلا المنطقة التى افتتحت بمدينة ٦ كتوبر فى تصورى ستكون من احسن المناطق المتخصصة فى صناعة مكونات السيارات والصناعات الهندسية الاخرى.
- وفكرة المطورين باختصار ان الدولة تعطى المستثمر و مجموعة مستثمرين قطعة أرض كبيرة بالمدن والمناطق الصناعية بعد إجراء الدراسات عن المستثمرين المتقدمين للحصول على هذه المنطقة واختيار الافضل وتقوم الشركة بعمل المرافق وتجهيز المنطقة وتقسيمها وتكون متخصصة فى قطاع صناعة محدد وتحدد له الدولة سعر بيع الوحدات او الايجار حتى لايغالى فيها ومدة زمنية للتنفيذ والأنشطة الصناعية ويجب ان تجهز المنطقة بجميع الخدمات الفنية والادارية والاجتماعية مع ضرورة وجود مركز تكنولوجى متخصص فى الصناعات الموجودة بها يمكن ان يساهم فى تحديث هذه الصناعات ومركز خدمات ومركز تيسير اعمال ، والحمد لله افتتح الشهر الماضى المنطقة المتخصصة فى صناعة مكونات السيارات بمدينة ٦ اكتوبر وتم وضع حجم الاساس لعدد ٦ مصانع بها ، ونتمنى النجاح لكافة المناطق الصاعية المتخصصة الاخرى.

ممدوح الشرقاوى

سمعنا كلام عن التدريب فى جهة والمراكز العلمية فى جهة أخرى، وبراءات الاختراع فى ناحية وهيئة التنمية الصناعية فى ناحية أخرى اليس نحن فى حاجة الى انشاء مجلى اعلى لتعميق التصنيع المحلى يلم هؤلاء ؟ ايضا هاك مقولة ان النصف السفلى من السيارة ثابت تقريبا لا يتأثر تكنولوجيا وان

التغيير الكبير هو فى النصف العلوى للسيارة ما مدى صحة ذلك وهل وصل مركز بحوث الفلزات الى حقيقة المعالجة الحرارية للسبائك ومايتعلق بالاجزاء المتخصصة لصناعة الآلات ؟ بحيث يمكن ان اصنع هذه الاجزاء وشكرا.

عبد القادر دياب

الحقيقة ماذكرناه كان عبارة عن تساؤلات ليجيب عليها السادة المتخصصين ، لقد تحدث الدكتور ممثل وزارة الصناعة وقال أن الاستراتيجية تحتوى على التعميق ، واضح من كلام سيادته ان التعميق يؤخذ قطاع قطاع ، فهو أخذ جزء من التعميق بمعنى اخذه مرحلى داخل القطاع الذى ذكرته كما ذكرت د. فادية ان التشابكات ناقصة فى الاستراتيجية ويكملها هنا موضوع اولويات الصناعات وسأجيب على هذا التساؤل وفقا لتصورى مع رجاء تصحيح جاباتى من قبل السادة المتخصصين.

فى رأيى أن الصناعات الهندسية هى التى تربط التشابكات مع بعضها وفى رأيى الشخصى يجب ان يكون لها الأولوية، والأولوية تفرض اشياء اخرى وانما نحن طموحين عندما نعمل استراتيجيات اما الكل واما لا، لابد ان يكون هناك أولوية، والأولوية تفرض نفسها على السياسات والأوات فاذا وضعت أولوياتى كان من السهل دفع المستثمر للسير فى هذا الاتجاه هذه اجابتى الاولوية يجب تصحيحيها للصناعات الهندسية.

يرتبط بهذا الجزء الذى ذكره الاخ ممثل براءات الاختراع كما نسمع فى وسائل الاعلام ان براءات اختراع اصحابها دايخين وبعد ٢٠ سنة يسقط حقهم وتصبح غنيمة لمن يرغب ؟ لماذا تصبح غنيمة ؟ هل اعترفت بها؟ لن أقول ان القطاع الخاص هو قائد التنمية الا فى هذه القصة ، ماهو دور الدولة؟ رفعت يدها من كل شىء اذا لم يكن هناك جهاز حكومى يتولى مسئولية تنفيذ هذه البراءات كيف تقف على رجلها وترى النور ، فهذه مسئولية دولة وليست مسئولية قطاع خاص وهذا رأيى.

بالنسبة لما ذكره أ.د. ممثل وزارة الصناعة نا لست مقتنعا بالنسبة لفرض رسوم على صناعة الاسمنت بحجة تقليل عدد المتقدمين ، انت الذى تعطى الترخيص ، ضع لنفسك المواصفات الفنية لأعطى له الترخيص وليس هذا مبرر ان تقول له أدفع لى ١٠٠ مليون مثلا وتقول لى عرض وطلب وانا أزيد العرض لانزل السعر ،

انت تولع السعر . بالنسبة للسعر هناك حاجتين عرض وطلب نعم هناك ناحية أخرى اذا ارتفعت التكلفة سترفع السعر سواء رضيت او لم ترضى، ولينا نموذج الاسعار العالمية.

انقل للمحور الاول للدكتور ممدوح الخاص بالمعلومات ، فى الحقيقة د. ممدوح طرح مجموعة اسئلة ماهى علاقة كذا بكذا ، وماهى علاقة فلان بفلان ، فى رأيى الشخصى هناك قاعدة بيانات المسئول عنها وزارة الصناعة ، كون هى تكلف فلان ان يعمل لى هذه الجزئية ، او فلان يعمل هذه الجزئية انما لابد ان يكون هناك قاعدة بيانات متكاملة فى وزارة الصناعة ، هيئة التصنيع مسئولة عن جانب معين ، هذا مقبول، جزء ثان لابد أن تكون قاعدة البيانات هذه قاعدة بيانات شاملة تشمل : الصناعات أو المنشآت ... الخ الداخلة فى حيز التنفيذ أى المستحدثة وجزء آخر الشغال ، قاعدة البيانات هذه تشمل لى بيانات ومعلومات من مرحلة الاستثمار وفى مرحلة التشغيل.

من يمنح التراخيص ؟ وزارة الصناعة عند الترخيص تطلب البيانات من المستثمرأنزلها فى قاعدة البيانات يأتى اليها تراكمات انا اضيفها واصنفها حسب النشاط ثم نأتى لمرحلة التشغيل وفقا لدراسات الجدوى لدى البيانات التفصيلية الخاصة بالتشغيل هذا مخطط عند تجديد الرخصة مفروض الزمة مع طلب التجديد يعطينى البيان.

خلاصة الموضوع ان قاعدة البيانات ليست هناك جهة مسئولة عنها غير وزارة الصناعة هى المسئولة تكلف المؤسسات التابعة لها او اطراف اخرى على نمط التعداد الزراعى والسكانى يوفر لها البيانات و المعلومات.

اما بانسبة للمجلس المتخصص للتعميق اعتقد أن هذا مسئولية وزارة الصناعة اصلا بسياستها وادواتها انما تعمل له مجلس سنرجع لمقولة تريد افشال موضوع اعمل له لجنة وشكرا.

ثابت قديس

رجاء الاحاطة من وجهة نظرى بأنه ما لم يتم وضع خطة للنهوض بالصناعة وتدعم من النظام السياسى بقوة وحتى لا يصبح كل ماقيل حبر على ورق لأننا تعودنا كمصرين بأن الرئيس قال يبقى نحن نعمل والرئيس لم يقل لا نعمل وأنا أسف ان اقول هذا الكلام وأنا أعتقد انه يجب عمل لجنه على مستوى

سياسى تخدم هذا الوطن أولا لرفع روح الانتماء التى انخفضت وتتكون هذه اللجنة من كبار السياسيين ، والمثقفين ، ورجال الدين.

وعلى سبيل المثال فى السبعينات تم تصنيع راديو شعبى وتليفزيون وكانت المكونات من مصنع بنها من مقاومات ومكثفات ولكن كانت نسبة المرفوض عالية، وكذلك الشاشة الابيض والاسود من شركة النصر كانت نسبة المرفوض عالية وبسبب عدم الاهتمام بالتقارير الفنية جعلت هذه المجالات تتعثر ويتم اغلاقها ولذلك تم الالتجاء الى سياسة التجميع فقط دون التعميق فى قاعدة التصنيع.

ولذلك اتمنى تشكيل لجان فنية قادرة على تعميق التصنيع فى جميع النواحى الصناعية لاحياء الصناعة المصرية التى قد تكون اهملت فى بعض جوانبها.

عبد الفتاح ناصف

كنت أتمنى ان سيادتك تقول أنه للأسف الشديد كان يمكن للمصنع أن يستمر ويتطور لو تدخل المختصين للتطوير المستمر لمكونات المصنع لكن للأسف كان يحتاج الى دعم من السيد رئيس الجمهورية باعتبار أن مثل هذه الامور لا تتم الا بدعم من سيادته.

الحقيقة ما أود قوله اننى لا اشجع مبدأ أن أنتظر قرار رئيس الجمهورية فى كل كبيرة وصغيره الا فى القضايا المهمة التى تظهر فجأة ولها تأثير قوى فيما عدا هذا فان الرئيس يسعده ان تسير الدولة بلا مشكلات.

محمود عبد الحى

فى هذه المناقشات نسينا بعد هام جدا لتعميق التصنيع هو ثقافة واخلاقيات ونظم المجتمع الصناعى وهذا ليس جديد فقد كتب عن ذلك منذ الستينات فهو ينتقل من التواكل القدرى الى الجانب العلمى بأن يضع مراحل وقلت أنه من صناعة اللبان يمكن تنمية مجتمع بالكامل اذا كان لدينا الاراده ولدينا التفكير العلمى المتسلسل ، فهذه مسألة هامة جدا .

دائما بعرقل تعميق التصنيع التوجه وراء التجارة الخارجية التدصدير والاستيراد ، يقول تعميق التصنيع والتوجه للتصدير ، أنت أصلا تريد زيادة اعتمادك الذاتى على آلاتك ومعداتك ومدخلاتك الوسيطة وتقلل استيرادك وطبعا الاحلال محل الواردات التى ذكرتها د. فادية فيتصور هذا عودة للستينات فالواردات

تعد مؤشر للاستثمار الناجح فى أى نظام اقتصادى وعندما نتكلم عن الاحلال محل الواردات نحن نتكلم فى اقتصاد مفتوح والذى نريد الاحلال محل الواردات يجب ان يكون لديه القدرة التنافسية ، والمهندس محمد فريد خميس فى أحد الاجتماعات هنا قال انتم تطالبونا أن نغزو الاسواق الخارجية كقطاع خاص ونحن لم نغزو اسواقنا الداخلية بعد وأى فرد يفكر فى التصدير قبل ان يتشبع السوق المحلى غلطان والدليل الارتفاع الفاحش فى اسعار السلع الغذائية التى يتم تصديرها.

الجانب الآخر عندما نتكلم عن النظام الضريبى فإن الدولة لو أن لديها ارادة لإحداث تنمية جادة لم تكن تتخلى عن النظام الضريبى كأداة فعالة للاستثمارات ، للاسف الشديد الاصلاح الضريبى عام ٢٠٠٥ ، عندما وحد بين مصادر الدخل المختلفة فى خضوعها للشرايح الضريبية وخفض الحد الأعلى الى ٢٠٪ انما ساوى بين الدخل من السينما والدخل من الملهى والدخل من المدرسة ، والدخل من المصنع ، والدخل من .. الخ وكله يخضع لشرايح واحده اذا كنا جادين فى عملية تعميق التصنيع فإنه من الضرورى ان تعيد الدولة النظام الضريبى بصفته اداه فى توجيه الاستثمارات فى مصر.

ايضا العلاج السليم أو التشخيص السليم ، للاسمنت ، السوق المصرى متعطش للاسمنت لذلك ارتفع سعره فالسوق عرض وطلب، كلنا نعرف العرض والطلب لكن ماهى مكونات العرض وماهى مكونات الطلب ؟ مكونات العرض اصبحت احتكارية منذ كانت شركة السويس للاسمنت تكسب حوالى١٣٠ مليةون جنيه فى السنة وهى فى يد القطاع العام فتم التخلى عنها بمنتهى البساطة واخذتها شركة ايطالية ، ثم الشركة القومية للاسمنت التى مازالت فى يد القطاع العام وكان الوزير يفكر فى انزال ١٠٪ من اسهمها لتنشيط البورصة لكن القصة هى ازالة آخر وجود للقطاع العام من قطاع الاسمنت ، عندما اتكلم عن ارتفاع الاسعار يقال ان السبب التصدير والسوق المصرى محتاج المواجهة الصريحة ضرورية.

الاسمنت من الصناعات الملوثة للبيئة مهما كانت الاستحكامات، وصناعة مطرودة من الدول المتقدمة خاصة الدول الاوروربية ، وعندما يأتى واحد ويدفع ٢٤٠ مليون جنيه فى المزاد فهو يعلم انه سيصدر الاسمنت لأوروبا وسترحب بذلك ، نحن نأخذ التلوث وهو يأخذ الارباح فهذه قصة يجب المعالجة السليمة لها ، صناعة اسمنت تصدر ، صناعة فائض تصدر ، ما هى حاجتى ل ١٤ مصنع ؟ لكى تخفض السعر ؟ لا ، هذا لتقوية الاحتكار.

لفت نظرى تصريح للوزير المسئول عن قطاع الاستثمار من اسبوعين يقول أنه يأخذون خام الإسمنت ب ٨٥ قرش قلت هذا جيد ، أخيرا تنبهو الى امر طالما يأخذ الخامة بهذا السعر فسوف يتم تخفيض سعر المنتج ليخفف عن المواطن المصرى لكنه قال لا ، لابد أن تأخذ الدولة حقها ونرفع سعر الخامات ونبيع بالسعر العالمى كما لو كان مطلوبا بيع الاسمنت بالسعر العالمى ومطلوب ان يأخذ العامل المصرى ١٠٪ من الاجر العالمى، هذا غير مضبوط وتكامل الفكر مطلوب لكى تجعل الناس تفكر وتعمل تعميق تصنيع.

عندما آتى لمجالات تعميق التصنيع ، المجالات لا تبحث فيها عن التصدير ، انت تبحث عن مجالات تحل لك مشكلات محلية وتجرب نفسك لدخولك فى مجالات جديدة ثم تنتقل من السوق المحلى الى السوق الخارجى ، يهمنى هنا أن أضيف ان هناك مجالات معينة قد لا تكون استثماراتها عالية وهى فى البحث والتطوير اساسا انما استثمارها فى الانشاءات والمبانى قليلة هى مجالات الصناعات الخاصة بالقياس والمعايرة واجهزة التحكم والرقابة وهذه مسائل مهمة جدا لأننى سأكون داخل الصناعات المسماه الصناعات البارعة وهناك صناعات كثيرة يتكلمون عنها فى السوق العالمى انها صناعات تقليدية ومضمحله انما تدخل فى اطار صناعات بارعة وتحاول الربط بين تعميق التصنيع وبين تطور صناعة الملعومات فى العالم فهذه مسائل هامة.

الصناعات الخاصة بتخليق المواد مسألة هامة جدا ، اذا كنت أريد عمل لتعميق التصنيع ، لماذا ؟ لأنك لن تستطيع تتنافس تقول سأعمل نول أوتوماتيك هناك من سبقك ، تحاول البحث عن مجالات جديدة فى مجالات تعميق التصنيع وتدخل فيها .

الحديث عن الصناعات وأشياء كثيرة قالها أ. مصطفى أنه يوجد كذا وكذا فعلى الأقل نربط بيننا وبين بعض ، هناك كفاءات كثيرة موجودة وبالذات فى القطاع غير المنظم انما للاسف الشديد لايوجد من يتبنى هذا التكامل مابين خطوط الصناعة أو المشروعات الصناعية وبعضها والدليل على ذلك عندما نتكلم عن الصندوق الاجتماعى للتنمية غير خافى علية أن المشروعات الصغير او متناهية الصغر لن تنجح الا من خلال علاقات تعاقدية مع صناعات متوسطة او كبيرة تضمن لها السوق ، تضمن اعطائها التكنولوجيا ، تضمن لها التمويل بدلا من المؤسسات وتقلل المشكلات الاساسية لان تجارب الدول التى نجح فيها هذا الكلام كان فيها مثل هذه العلاقات ولا أريد أن اطيل أكثر من ذلك.

فادية عبد السلام

الدكتورة هدى تكلمت عن بيئة الحوافز والقوانين ، اريد أن اذكر حاجة سريعة ، الصين على سبيل المثال الاستثمارات التى تأتى لها توزعها على مجالات استثمار مشجعه وهي مجال التنمية التكنولوجية والتنمية الزراعية التى اهملناها ، ومشروعات طموحة فى منطقة الغرب والوسط المهملة تنمويا فى الصين ، ايضا هناك مشروعات مقيدة غير مسموح دخولها وهى التى بتكنولوجيا قديمة .

بالمناسبة فى احدى الدورات كنت احاضر على رجال الاستثمار فقالوا أنه للاسف ليس فى الائحة التنفيذية لقانون الاستثمار ما يمنع دخول المشروعات بتكنولوجيا قديمة وقد شهدت الفترة الخاصة بانهيار الاتحاد السوفيتى مصانع تفككت وحضرت هنا وعملت ، وبالتالى مشروعات مقيدة ومشروعات محظورة بيئيا وصحيا هذه هى الدول التى تهندس نفسها وتجذب الاستثمار لمجالات ذات اولوية وهذا درس لنا.

د٠ هدى تكلمت عن اختيار المشروعات ، وتكلم د٠ محمود عن الاحلال محل الواردات وكل الدول التى نجحت تنمويا وارتفع وضعها فى السوق العالمى بدأت باستيراتيجيات الاحلال محل الواردات نحن فشلنا فى احلال الواردات الوسيطة والرأسمالية ، واى دولة نجحت عملت لنفسها قاعدة راسمالية ، نريد ان نري المجالات والانشطة التى توفر دولارا ، بكل دولار توفير من الواردات عملة صعبة واعتقد اننا يمكن ان نبدأ بهذا الشكل ويمكن ترتيبهم وجداول المدخلات والمخرجات تحدد ما الذى نريده.

هناك نقطة مهمة جداجدا فى موضوع تعميق التصنيع ، مستوى الحد الادنى للاجور ، نحن شغالين على سياسة الاجور الرخيصة وفشلنا وثبت فشلنا ، أين الحد الادنى للاجور ؟ الدول مثلنا والتى يطلق عليها النمور تجدد الحد الادنى للاجور سنويا وتبحث فى مستوى المعيشة وتغير.

نقطة التدريب بالنسبة لنا واهميته بالنسبة للتنمية الصناعية هناك فى خطة مجلس التدريب الصناعى ، نحن كلما نتعب نقول اعطوا له لجنه، أعطوا له مجلس ، مجلس التدريب الصناعى أعد خطة لعدد المتدربين المستهدفين حتى عام ٢٠١١ ، ماهى اتجاهات التدريب ؟

ايضا نجد فى خطة تحديث الصناعة نوع الخدمات المقدمة للجودة ، التدريب ، المعارض ، التسويق ، نظم المعلومات ، خدمات التمويل ، المعونة الفنية ، أين المهارات ، اليست هذه مجالات يتعين ان ننتبة لها

ونحن نتكلم عن تعميق التصنيع المحلى على أى اساس تم تحديد اعداد المتدربين ضمن اطار الخطة وفى المجالات ؟ وغير مفهوم وغير واضح وشكرا.

هدى صالح النمر

بالنسبة للتدريب فعلا الدراسات التى اجرتها وزارة الصناعة قبل انشاء مركز تحديث الصناعة أظهرت عدم مواكبة التدريب والتعليم لمتطلبات السوق من هنا نتكلم عن اهمية التدريب ، لدينا ٢٢ جهة ، و ٢٠٥٨ مركز تدريب كل مجموعة تابعة لجهة لكن هل هناك سياسة تظلل عمل هذه المراكز بحيث ان المنتج او المواصفات تكون مقننة ؟ بحيث الخريج من مركز ما يكون له نفس المواصفات بحيث اذا طلب بالخارج تكون مهاراته مقننة ، من هنا احيى الخطوة التى ذكرت بشأن ربط مراكز التدريب المتخصصة فى اللحام بجهات دولية لكى يوجد المعايير النمطية لتكون دولية هذا هو المطلوب لدينا فى مراكز التدريب بدلا من كل جهة تعمل لها سياسة وتعمل معايير وتخرج واحد مهاراتة مختلفة عن مثيلة المتخرج الجهة الاخرى هذا غير مطلوب ، المطلوب توحيد المستوى المهارى فى المراكز.

والحقيقة فإن مراكز التدريب مرتبطة بالتكنولوجيا والجديد فى العلم فكل يوم هناك جديد لذلك فهى تحتاج ان تدار بفكر متطور وبالتالى اعتمد وزير التجارة والصناعة على هذه الجزئية وقال مؤخرا اننا بدأنا بالفعل فى خصخصة بعض مراكز التدريب فى ٦ أكتوبر ، والخطة القادمة سيتم خصخصة ٥٠ مركز تدريب تابعين لوزارة الصناعة ، ٧٠ مركز تدريب تابعين لوزارة الاستثمار ، السؤال أيهما أجدى خصخصة مراكز التدريب أم ربطها بجهات دولية وعالمية بحيث يوحد الناتج ؟ وزارة الصناعة أنشأت آليه جديدة هى مجلس التدريب الصناعى وهى خطوة جديدة جدا وهذا المجلس ضم تحت رايتة كل مراكز التدريب التابعة للصناعة والسؤال المطروح هو هل مراكز التدريب تهتم فقط بالانجازات اى بعدد المتدربين أم بالنتائج بتطبيقات هؤلاء المتدربين لا اريد ان تقول دربت لكن تقول ماهو نتيجة هذا التدريب فى العمل وفى تعميق الصناعة ، وفى الاختراعات وفى الزيادة الانتاجية.

الجزء الاخر فيما يتعلق ببراءة الاختراع ، نحن نتكلم عن التكنولوجيا ولدى تكنولوجيا Hi- Tech بينما Hi- Tech فى صادرات المغرب ١٠٪ تونس ٥٪ ماليزيبا ٥٥٪ ونحن ٠,٣٪ أقل من ١٪ القضية المهمة هى جزئية براءة الاختراع التى تم تسجيلة ، اريد أن أعرف نسبة براءات الاختراع التى سجلت

خلال العشر سنوات الاخيرة وتحولت الي مشروعات ؟ معروف النسبة الدولية لكن هل نحن حققناها وبالتالى انا ارى الا تترك ذلك للقطاع الخاص فى استثمار طويل الاجل يحتاج الى ٥ أو ١٠ سنوات حتى تظهر نتائج ، لذا أقول لابد من تحمل الدولة مسئولية تجارب وتطبيقات براءات الاختراع لتحويلها لمشروعات ناجحة.

محمد عبد المنعم على

مداخلة الدكتور محمود كان يتعجب من موضوع رخصة الاسمنت الحكومى باعت مصانع الاسمنت ، وبعد ان باعت الحكومة مصانع الاسمنت وكيف نشترى رخصة لبناء مصنع اسمنت ، هذا تساؤل يجب ان يوجة لوزارة الصناعة.

الشركة القابضة للصناعات الكيمياوية سوف تدفع ٢٢٠ مليون جنية لبناء مصنع اسمنت هل هذا لا يثير الضحك ؟ هذا تضارب ، الدولة باعت المصانع وكانت كسبانه وحاليا تم نقل هذه المصانع الى شركة لابارج .

عبد الفتاح ناصف

المهندس عبد المنعم خليفة فى مداخلتة الاولى عرض هموم الماضي وطلب مداخلة ثانية للحديث عن أمال المستقبل فنعطى لة فرصة للحديث فى أمال المستقبل مع الرد على التساؤلات التى تتصل مع أمال المستقبل .

عبد المنعم خليفة

ردا على التساؤلات ، د ممدوح أثار ٣ اسئلة أولها مجلس قومى للتصنيع المحلى وانا ارى أنه كان هناك زمان هناك لجنة للتصنيع المحلى يراسها د مختار هلودة تابعة لبنك الاستثمار القومى وكنت عضوا فيها وبها ممثلين للمصانع الحربية والهيئة العربية للتصنيع وكان لايتم استيراد اى معدات مصانع او اى منتجات الا بعد الرجوع لهذه اللجنه والمسئولين عن التصنيع المشابة له فهل نستطيع عملة فى مصر أم لا ، ونجحت هذه اللجنه فى تعميق التصنيع المحلى ، هذه اللجنه لم تلغى لكنها تركت وماتت بالتقادم ، لكن

اقول التصنيع المحلى مسئولية وزارة الصناعة ولابد أن تكون اى جهة مثل هيئة التنمية الصناعية مسئوليتها عنها وتدلى بدولها فية ، حقيقية ستكون هناك صعوبة نتيجة حرية التجارة وال .W.T.

النقطة الثانية سيادتك قلت أن النصف العلوى للسيارات محتاج تكنولوجيا والنصف السلفى لايحتاج، السيارة ليس بنصف علوى ونصف سلفى نحن تقسم السيارة الى محرك ، جيربوكس ، ألات جر القطار الذى يجر السيارة ، والشاسية والجسم ، النصف العلوى وهو الجسم دخلت فية التكنوجيا الحديثة وأصبح يلحم بالليزر لدرجة أن بعض المصانع فى مصر بدلا من أن يحضروا الاجزاء ويلحموها كما كان سابقا، التكنوجيا الحديثة جعلتهم يحضرون الجسم كاملا من الخارج وبالتالى انخفضت نسبة التصنيع المحلى لذلك طلبت بعض الشركات مثل مرسيدس ، BMW من السيد وزير الصناعة / الموافقة على ذلك حيث شكل لجنه بها محكمين لهيئة التنمية الصناعة واتحاد الصناعات ورابطة صناعة السيارات لبحث هذا الموضوع لاننا يجب أن نواكب التطور بالخارج كما طلبت شركة " فولكس فاجن" تجميع السيارة الباسات فى مصر وتم عمل الدراسة لهم ووقفوا عند نقطة اللحام وقالوا لن نلحم السيارة فى مصر لان اللحام لدينا بالليزر ولابد ان ننتج عربة فيها الكفاءة والجودة والتكنولوجيا دخلت فى الجسم ، حاليا معظم العربات الجسم يعمل من الكربون فيبر ليكون ضعيف حاجات تكنولوجية داخلة ، نحن حاليا نقيم مصنع لعمل ضفيرة العربية التكنولوجيا المتطورة(.Hi –Tec) لن يكون هناك ضفيرة للعربية ، لن يكون هناك اسلاك سيكون هناك حساسات Sensors .

رأيى لكى نصل فلابد أن نسير فى اتجاهين نواكب بعض أنواع التكنولوجيا الحديثة ونحاول نستفيد مما يتاح لنا ان ندخل مع الشركات العالمية التى تصنع بعض انواع السيارات هنا ونصدر لجنرال موتورز مقدمة مشروع لهيئة التصنيع تريد تصنيع جسم العربية هنا ونصدرة لشركاتها فى الخارج ممكن ننسق بين الاتجاهين اما أن نعمل سيارة عربية أو سيارة مصرية ١٠٠ ٪ فقد اصبح مطلبا بعيد المنال ٠

بالنسبة للتدريب ، وبعض الاخوة أثاروا موضوع التدريب حاليا وزارة الصناعه مع برنامج تحديث الصناعةعملوا مع اتحاد الصناعات فى مصر شراكة للتدريب يمولها اتحاد الصناعات وبدأت هذه الشراكة بصناعة الملابس والسجاد ثم دخل فى الصناعات الهندسية وعاملين برنامج لتدريب مدربين ثم يدربوا ليخرجوا متدرب طبقا لما حدده خبراء التدريب ونرجوا أن تستمر هذه المشاريع ويصدق عليها لأن بها جانب تمويلى من برنامج تحديث الصناعة وجانب تمويلى من الحكومة المصرية .

نحن بدأنا على الطريق الصحيح لكن متأخر ٢٠ سنه اتذكر كان هناك اجتماع عام ١٩٩٦ لدى د٠ كمال الجنزورى رئيس الوزراء واقترحنا أشياء لم تطبق فى حينها ويتم محاولة تطبيقها حاليا فالقرار اذا لم يتم تنفيذه فى التوقيت الصحيح لايعطى التأثير المطلوب ٠

بالنسبة للصناعات الهندسية وذكرتها فى البداية بأن الصناعات الهندسية وصناعة السيارات دائما تعرف Industry of Industries حاليا يقاس تقدم أى دولة بمدى تقدمها فى صناعة السيارات كمؤشر للصناعات الاخرى لذلك لابد أن نبدأ بالصناعات الهندسية واذا بدات بها فهى القاطرة التى تجر خلفها صناعات تحويلية وصناعات كيمياوية البوية والدهان والكيماويات.

سيادتك زمان كانت السيارة ٥٠٪ من اجزاءها يتم تصنيعها فى المصنع نفسة ، ٥٠٪ تأتى من صناعات مغذية حاليا مع التقدم الصناعى وقد عدت مؤخرا من زيارة مصانع فولكس وبوش فى المنيا ، وفولكس تعتبر اكبر شركة حاليا لايزيد عن ١٠ ٪من اجزاء السيارة تصنع فى مصانع فولكس والباقي ياتي من الشركات المغذية حتى شراء الخامات اللوجستكس تتم عن طريق شركات خارجية فمثلا جسم السيارة البوش الكابورن فيبر يأتى من ايطاليا فى قطار ويدخل على خط التجمع والاجزاء الأخرى الواردة من تشيكلوسلوفاكيا وغيرها من الدول الاوربية وكله يدخل حاليا الى خطوط الانتاج ، التخطيط والتنسيق فى صناعة السيارات فى العالم تغيرت مفاهيمة.

فيما يتعلق بمجالات مقترحة لتعميق التصنيع المحلى

اولا : المجالات المقترحة : اؤ يد بشدة البدء والتركيز على الآتى :

١- قطع الغيار ومعدات المصانع للمشروعات القائمة مثل :

- الصناعات الغذائية (السكر والدخان) – صناعات الاسمنت
- الحديد والصلب – صناعة الغزل والنسيج

٢- اقامة المشروعات المتكاملة والدخول فيها محليا مثل:

- مصانع السكر – مصانع الاسمنت – الصناعات الغذائية

٣- تصنيع المعدات الزراعية وقطع غيارها ومكوناتها

٤- التوسع فى اقامة مجمعات البتروكيماويات وتصنيع بعض مكوناتها محليا

٥- التصنيع المحلى لمكونات محطات توليد الطاقة من مختلف المصادر الكهرباء /الشمسية/ الرياح .

٦- وسائل النقل :

بالتركيز على وسائل النقل حيث هى مجال تخصصى .. ارى التوسع فى التصنيع المحلى للمكونات (الصناعات المغذية وقطع الغيار) اذ انة لازالت هناك فجوة وقصور فى بعض المجالات منها :

١) المحركات واجزائها
٢) صناديق السرعات (الجيرنوكسات)
٣) المحاور (الأكسات)
٤) علبة الدركسيون (القيادة)
٥) المساعدين (ممتص الصدمات)
٦) اليايات بانوعها الورقية – الهوائية
٧) نظم الفرامل
٨) الاجزاء الكهربائية دينامو – مارش
٩) عامود الكروان
١٠) اجزاء الشاسية
١١) الاجزاء الهيدروليكية
١٢) المكونات الالكترونية
١٣) نظم حقن الوقود

للمساعدة على تطوير التصنيع المحلى لابد من التركيز على ايجاد النظم المساعدة له فى كل التجمعات الصناعية ومنها :

١- مكاتب التصميم والمساعدة الفنية والتكنولوجية
٢- شركات متخصصة للتسويق والترويج
٣- ورش متخصصة فى المجالات الاتية :
- المعاملات الحرارية - المعاملات السطحية والكيمياوية

- انتاج العدد والمعدات - انتاج القوالب والاسطمبات

٤- شركات متخصصة فى التغليف والنقل

ثانيا : بعض التساؤلات المطروحة :

١- أرى البدء بقطع غيار المصانع والشركات القائمة حاليا والتدريب كما جاء من ١-٦ فى المجالات المقترحة وان كان من الممكن ان تبدأ على التوازى فى اكثر من نشاط بداية فقرة جديدة اسباب الاولويات :- الوضع الحالى وظروف التمويل

٢- الذى يحول دون دخول القطاع الخاص فى هذا المجال هو التكلفة الاستثمارية المطلوبة وانخفاض العائد

٣- يمكن للدولة وللصندوق الاجتماعى الدخول فى هذا المجال والخروج منه بعد ذلك ببيع الانصبة وخلافة

٤- رأس المال الاجنبى يبغى الربح السريع وعدم التعرض للمخاطرة ولا يرغب فى التصنيع المحلى الحقيقى

٥- يجب تحفيز التصنيع الاجنبى بدرجة اكبر

٦- لابد من مساهمة المناطق الصناعية لتطوير التصنيع المحلى وذلك باقامة الانشطة المساعدة واعطاء تحفيز لهذا النوع من النشاط

٧- التصدير الخارجى فى نظرى غير مطلوب فى هذه المرحلة الا بعد تثبيت أقدمنا ٠ ويمكن لبعض الانشطة كما حدث مثل تصدير المصانع المتكاملة للسكر وتصدير الاتوبيسات

٨- لابد من الزام الاستثمار الاجنبي فى مجالات مثل صناعة الاسمنت على اعطاء دور للتصنيع المحلى.

٩- نعم تعميق التصنيع المحلى مهمة قومية ٠٠ ويمكن تفصيل دور وزارة الصناعة فى هذا المجال ولا ارى تشكيل مجلس اعلى او مجالس قومية

عبد الفتاح ناصف

انا سعيد لان كل من طلب المداخلة اخذ فرصته ، فى النهاية أتوجه بالشكر لكم جميعا لمشاركتكم الفعالة فى دائرة الحوار وأتمنى ان اراكم فى دوائر حوار اخرى ٠